

بيروت تهرب إلى الإمام بخطة إنقاذ يصعب تنفيذها

إقرار عاجل لموازنة 2020 بوعود إصلاحات كبيرة حافلة بالتناقضات

استخدمت الحكومة اللبنانية جميع الأسلحة الاقتصادية الثقيلة لتقديم خطة إنقاذ تتضمن وعوداً كبيرة وعلاجات صعبة التنفيذ، من المستبعد أن تطفئ غضب الشارع اللبناني، رغم ترحيب المحللين الاقتصاديين ببعض بنودها.

وقال الحريري إن القطاع المصرفي ومصرف لبنان سيساهمان بخفض العجز بنحو 5.1 تريليون ليرة (3.38 مليارات دولار) في العام المقبل، تتضمن زيادة الضريبة على أرباح المصارف. وأضاف أن الحكومة ستسرع الإصلاح الذي طال انتظاره لقطاع الكهرباء الذي تديره الدولة والذي يستنزف مليار دولار من الخزينة كل عام بينما يفشل في توفير الكهرباء الكافية للبنانيين الذين يعتمدون بشكل خاص على المولدات.

وأكد الحريري اتخاذ قرارات لمكافحة الفساد والهدر وتنفيذ مشاريع كبيرة، إضافة إلى خفض عجز موازنة 2020 إلى 0.63 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 7 بالمائة في العام الحالي. وقال إن ذلك "أكبر إنجاز قمنا به واتحدى بتاريخ الحكومات أن تكون قد عملت شيئاً كهذا. يعتبر إنجاز اليوم انقلاباً مالياً لنا بالنسبة لعام 2020".

لكن محللين يقولون إن ذلك الهدف لخفض العجز قد يكون صعب التنفيذ خاصة في ظل تخلي الحكومة عن الرسوم والضرائب التي كانت تعتمدها بعض المحللين رحبوا ببعض فقرات خطة الإنقاذ. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الخبير الاقتصادي غازي وزني قوله إن الخطة "لا تفرض رسوماً أو ضرائب على المواطنين ولا تطلب موظفي القطاع العام" إضافة إلى أنها تتضمن التزامات تعهد بها لبنان أمام مؤتمر سيدر، خاصة إصلاح قطاع الكهرباء وخفض عجز الموازنة والنفقات العامة. وكانت الحكومة قد فشلت في الوفاء بمطالب المانحين بسبب تضارب مواقف الأطراف السياسية والخلاف على الحصص والتعيينات داخل الحكومة التي لا يحظى فيها الحريري بأكثريته. وقال وزني "نعتبر أن ما تم إقراره ورقة إصلاحية مختلفة عن كل ما سبقها وجذرية، تلي مطالب وكالات التصنيف والجهات المانحة وصندوق النقد الدولي".

بيروت - تولى مجلس الوزراء اللبناني عن معظم إجراءات التقشف والرسوم والضرائب، التي كان يعتمدها على عموم اللبنانيين، ووجهها نحو رواتب الرؤساء والوزراء وأعضاء البرلمان والمصارف في محاولة لتفادي انفجار غضب الشارع اللبناني. وأعلن رئيس الوزراء سعد الحريري إقرار موازنة عام 2020 بطموحات وأهداف كبيرة لخفض العجز والوفاء بشروط الإصلاحات التي تطالب بها جهات مانحة من أجل إطلاق وعود تمويل حصلت عليها بيروت في مؤتمر سيدر في باريس في العام الماضي. وقال الحريري إن الحكومة تخطط أيضاً للموافقة في غضون ثلاثة أسابيع على المرحلة الأولى من برنامج استثماري للحصول على تعهدات المانحين البالغة 11.6 مليار دولار والتي تشترط تنفيذ الإصلاحات.



الشارع لم يعد معنياً بالإصلاحات

مخاطر القروض التجارية. من وجهة نظر البنوك والحكومة فإن هذه العلاقة يمكن استمرارها في ظل ربط قيمة الليرة اللبنانية بالدولار منذ عشرين عاماً. ولذلك وصلت المصارف تمويل متطلبات القطاع العام المرتفعة باستمرار في ظل استمرار نمو الودائع. لكن محللين يقولون إن انحصار تدفق الودائع لأي سبب من الأسباب، يمكن أن يؤدي إلى انهيار الصرح المالي بأكمله، حيث تؤدي أي عمليات معتدلة لسحب الودائع إلى عجز النظام المصرفي عن مواصلة تمويل الحكومة. وتحذر وكالات التصنيف الائتماني من خطورة استمرار البنك المركزي في تمويل الحكومة من ودائع المصارف، لأن ذلك سيقلص قدرة البنك المركزي على حماية ربط الليرة بالدولار وهو حجر الزاوية الذي يمنع انهيار لبنان وإفلاسه.

وصمدت الحكومة أمام تراكم العجز الكبير في الميزانية بفضل التمويل الذي يقدمه النظام المصرفي اللبناني الضخم، الذي لديه ودائع تعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد هونغ كونغ ولوكسمبورغ. واثبتت تلك الودائع، التي يأتي معظمها من اللبنانيين المغتربين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، أنها قادرة على تحدي الأزمات والمخاطر بمواصلة النمو خلال فترات الاضطرابات الطائفية والاختلالات السياسية والركود التام في البلاد.

ووجدت تلك البنوك، التي لا تقدم سوى القليل من القروض لزملائها، أن من المفيد توجيه ودائعها الكبيرة لتمويل الحكومة والاحتفاظ بها في شكل سندات حكومية، لضمان تجنب

بشكل كبير على مدى العقود الماضية لتصل إلى ما يعادل 150 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم، في وقت لا يكاد اقتصاده يسجل أي نمو يذكر.

3.38 مليار دولار مساهمة البنك المركزي والمصارف اللبنانية في خفض العجز العام المقبل

ويحذر كثيرون منذ سنوات من إمكانية إفلاس البلاد، لكن ذلك لم يحدث بسبب مرونة القطاع المالي اللبناني وحنكة البنك المركزي، رغم ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي لتمويل العجز وأعباء الديون المتزايدة.

وكانت وكالة موديز قد حذرت من أنها قد تخفض التصنيف الائتماني للبنان خلال الأشهر الثلاثة المقبلة "إذا لم يتبلور مسار الأمور باتجاه إيجابي". وخفضت وكالة فيتش في 23 أغسطس تصنيف لبنان درجة واحدة إلى "سي.سي.سي" بينما أبقى وكالة "ستاندارد أند بورز" تصنيف لبنان مرجحة استمرار تراجع ثقة المستثمرين ما لم تتمكن الحكومة من "تطبيق إصلاحات بنوية لتقليل العجز في الموازنة وتحسين النشاط التجاري". وبدت التحركات الشعبية غير المسبوقة يوم الخميس التي تهاجم جميع الزعماء السياسيين، بعد شرارة إعلان فرض ضرائب على اتصالات التطبيقات عبر الإنترنت، والتي وصفها محللون بأنها كانت حماقة كبيرة بسبب استحالة تنفيذها. ويكمن محور مشاكل لبنان في حفرة الدين العام التي اتسعت



سعد الحريري

خطة الإنقاذ التي تم إقرارها أكبر إنجاز في تاريخ حكومات لبنان

وتضمنت الإجراءات خطوة رمزية تمثلت في تخفيض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين إلى النصف، إضافة إلى الإعلان عن تنفيذ إصلاحات، كانت مستعصية بسبب خلافات الأطراف السياسية.

ضريبة النرجيلة توقف تقديمها في مطاعم سعودية

ضريبة 100 بالمائة تشمل جميع خدمات المطاعم التي تقدم النرجيلة

بنحو 1.87 مليار دولار والمشروبات الغازية نحو 1.6 مليار دولار. والخطة هذه جزء من اتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي لإدخال الضرائب إلى كافة دول المنطقة بشكل يتوافق مع توصيات صندوق النقد الدولي.

ودشنت السعودية مع الإمارات مطلع العام الماضي تطبيق ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى في دول الخليج بهدف زيادة الإيرادات المالية غير النفطية، في وقت تباينت فيه مواقف دول الخليج الأخرى بشأن موعد تطبيقها في وقت لاحق.

ويتوقع خبراء أن تتمكن الحكومتان السعودية والإماراتية من جمع ما يصل إلى 21 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل نسبة 2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وتشمل ضريبة القيمة المضافة، التي تبلغ نسبتها 5 بالمائة غالبية السلع والخدمات، في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، ابتداءً من الإنتاج ومروراً بالتوزيع وحتى مرحلة البيع النهائي للسلعة أو الخدمة.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للزكاة والدخل إلى أن الإيرادات المتوقعة من ضريبة القيمة المضافة قد تصل إلى نحو 6.4 مليارات دولار سنوياً. وعملت السعودية، المصدر الأكبر للنظ في العالم، على تنويع اقتصادها الذي لطالما اعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، على خلفية تراجع عائداتها إثر الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار النفط عام 2014.

وبموجب الضريبة، ارتفعت في السعودية أسعار التبغ ومشروباته بنسبة مئة بالمائة، وأسعار مشروبات الطاقة بنسبة مئة بالمائة أيضاً، بينما زادت في أسعار المشروبات الغازية بنسبة 50 بالمائة. وتقدر الهيئة العامة للزكاة والدخل إيرادات البلاد المتوقعة من تطبيق ضريبة السلع الانتقائية بأكثر من 3.2 مليارات دولار سنوياً.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن قيمة واردات السعودية من التبغ تبلغ

فهمت رؤية 2030 بشكل خاطئ". وتهدف رؤية 2030، التي طرحها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى وقف اعتماد الاقتصاد السعودي، الأكبر في المنطقة العربية، على النفط عبر تنويع مصادره.

وللمرة الأولى في تاريخها، بدأت السعودية في يونيو 2017 تطبيق نظام ضريبي على التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، في محاولة جديدة لمواجهة تبعات انخفاض أسعار النفط.

"كارثة حقيقية" للشركات والمستهلكين. وبحسب الغامدي "نحن نريد استقطاب رؤوس الأموال واستقطاب السياح وتحريك دورة الاقتصاد لا ركودها. لست ضد ضريبة التبغ على النرجيلة فقط التبغ ومحتجاته، لا غير".

وقال كاتب الرأي السعودي بسام فتيني "إذا افترضنا جدلاً أن فرض ضريبة على التبغ له جوانب بيئية وصحية... فهل من المنطقي أن تكون 100 بالمائة"، موضحاً أنه "يبدو أن الوزارة

دفع تطبيق ضريبة النرجيلة في السعودية الكثير من المطاعم والمقاهي إلى التوقف عن تقديمها، لأن الضريبة لا تقتصر على المدخنين بل تمتد إلى الفواتير الإجمالية لجميع ما تقدمه تلك المطاعم، حتى للزبائن الذين لا يطلبون النرجيلة.

وأوضحت الوزارة أن الضريبة ستطبق على "جميع مبيعات المشاة بنسبة 100 بالمائة". وأكد مصدر في الوزارة لوكالة الصحافة الفرنسية تطبيق الضريبة، ولكنه لم يرد التعليق حول هذه الخطوة التي تسعى من خلالها الدولة الخليجية تحصيل عوائد إضافية من خلالها. وقال أصحاب عدد من المطاعم والمقاهي التي تقدم النرجيلة لوكالة الصحافة الفرنسية إن "الضريبة تطبق على كافة الطلبات، بما في ذلك التي لا تشمل النرجيلة، ما يعني كامل الفاتورة النهائية".

وأشار القرار انتقادات كثيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن الداعمين للحكومة، حيث كتبت صحيفة المدينة في عنوان عريض بعدها الصادر أمس "رسوم التبغ: جدل وحيرة". وقام العديد من السعوديين بمشاركة صور لكشوف الحسابات في عدة مطاعم، يظهر فيها الحساب النهائي بعد إضافة ضريبة التبغ، وضريبة القيمة المضافة التي تبلغ قيمتها 5 بالمائة. وكتب حساب المحامي الإلكتروني الذي يملك أكثر من 81 ألف متابع على تويتر في تغريدة جاء فيها "باختصار: طريقة غير مباشرة لمنع الشيشة" دون منعها، بينما رأت خلود الغامدي أن هذه

الرياض - تصاعد الجدل في أوساط المطاعم والمقاهي والزبائن الذين يرتادونها في السعودية منذ بدء تطبيق قرار فرض ضريبة بقيمة 100 بالمائة على الفواتير النهائية لجميع المطاعم والمقاهي التي تقدم منتجات التبغ وبينها النرجيلة. وازدحمت مواقع التواصل الاجتماعي بالمشكلات، التي لاقت ترحيب كثيرين من قبل انتقادات من أصحاب المقاهي والمطاعم ومجبي "الشيشة" في بلد يسعى لجذب السياح.



وتوقفت بعض المطاعم والمقاهي عن تقديم النرجيلة لتفادي الضريبة، بينما قامت أخرى بتخفيض أسعارها خشية فقدان الزبائن وخاصة الذين لا يطلبون النرجيلة، في وقت تفكر محلات أخرى باتخاذ تلك الخطوة. وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية في السعودية قد أعلنت في 11 أكتوبر الجاري عن "معدل ضريبة قدره 100 بالمائة على جميع منتجات التبغ".



رحيل النرجيلة من المطاعم والمقاهي